المركز الجامعي مرسلي عبد الله- تيبازة
معهد الحقوق والعلوم السياسية
محاضرات في مقياس: منهجية إعداد مذكرة تخرج
لطلبة السنة الثانية ماستر – تخصص: قانون جنائي/ 2023-2024
أستاذ المقياس: برقوق عبد العزيز

برنامج المقياس:

نقسم البرنامج الى اربع محاور بحسب مراحل اعداد مذكرة التخرج، على النحو التالي:

- **محور تمهيدي: مفاهيم أساسية حول البحث العلمي وخصائصه**
  - حول المفهوم – حول معايير القيمة والجودة
- **المحور الأول: المرحلة الأولى : إعداد مشروع المذكرة**
  - اختيار الموضوع وصياغة العنوان
  - ضبط الإشكالية وتصميم الخطة (مبدئيا)
  - جمع المصادر والمراجع الأولية
- **المحور الثاني: المرحلة الثانية: جمع المادة العلمية**
  - الادوات والوسائل الذهنية
  - الادوات والوسائل العملية
- **المحور الثالث: المرحلة الثالثة: الصياغة والتحرير**
  - صفحة الواجهة
  - المقدمة
  - صياغة وتحرير عناصر الموضوع
  - تقنيات التهميش والتوثيق
  - الخاتمة
  - الملاحق
  - قائمة المصادر والمراجع
  - الفهرس

<u>محور تمهيدي: مفاهيم أساسية حول البحث العلمي وخصائصه</u>

- التذكير : بمفهوم البحث العلمي – أهدافه – خصائصه والمبادئ التي تحكمه
- معايير القيمة والجودة في البحث العلمي (مذكرة التخرج – أطروحة التخرج):
- حضور شخصية الباحث في البحث (المعنى – المقومات)

- تماسك البحث ومتانته العلمية (المعنى – المقومات)
- الإضافات العلمية (المعنى – المقومات)

المحور الأول: المرحلة الأولى : إعداد مشروع المذكرة

ملاحظة: بالنسبة لمذكرة الماستر لا يلزم الطالب باعداد مشروع البحث (كما هو في اطروحات الدكتوراه)، وانما يكفي تقديم استمارة معلومات حول موضوع البحث.

- **اختيار الموضوع وصياغة العنوان**

اختيار الموضوع هو مسألة تسبق صياغة العنوان، فاختيار الموضوع يعني اختيار الفكرة العامة لموضوع البحث (1) ثم تأتي مسألة " صياغة عنوان البحث" التي تخضع لقواعد وضوابط عديدة يجب احترامها(2)

1-كيفية اختيار الموضوع: عوامل أو محددات الاختيار

العنوان قد يقترح من الطالب أو من المشرف وفي كل الأحوال يخضع لرأي المشرف وتقديره لأهمية الموضوع، وفي بعض الاحيان – وبالنسبة لمذكرات الماستر - قد تتكفل الادارة باقتراح واعتماد مجموعة من الموضوعات تتاح أمام الطلبة للاختيار.

فكرة موضوع البحث عموما، قد تنبع من الاشكالات التي يصادفها أو يرصدها الطالب في الموضوعات المقررة عليه اثناء دراسة مختلف مقاييس برنامج الماستر أو الليسانس، أو قد تنبع من قراءة مقال علمي ما، أو حضور فعاليات ملتقيات علمية ما، ... الخ.

في كل الاحوال، هناك عوامل توجه الطالب في اختيار موضوع دون آخر، يمكن تقسيمها لعوامل موضوعية وأخرى شخصية أو ذاتية:

العوامل الموضوعية

- أهم ضابط موضوعي هو: أن يكون الموضوع موضوعا قانونيا، ينتمي لحقل أو نطاق الدراسات القانونية (قد ينزلق الباحث ويحيد على نطاق الدراسة القانونية، فيختار موضوعا ينتمي لحقل علمي آخر مجاور لحقل القانون، كالعلوم السياسية أو الاقتصاد أو علم الاجتماع أو ....الخ)

- احترام التخصص: اختيار موضوع في صميم التخصص وليس خارجه

- الدرجة الأكاديمية للبحث (ليس بحث الماستر كبحث الدكتوراه مثلا)، وما يرتبط بهذا من اطار زمني مخصص لانجاز البحث.

- أهمية الموضوع علميا: أن يكون جدير بالدراسة والبحث، يطرح اشكاليات علمية(موضوع جديد أو فكرة جديدة في النظام القانوني الوطني،....الخ)

العوامل الشخصية/ الذاتية

- الامكانيات الذاتية للطالب قد توجهه لموضوع دون آخر (الامكانيات المادية، اللغوية، ..الخ)

- الدراسات الاكاديمية السابقة للطالب قد توجهه لموضوع دون آخر (كأن يكون بحث الدكتوراه امتداد لبحث الماجستير الذي انجزه الطالب سابقا / بالنسبة لطالب الدكتوراه، او بحث الليسانس بالنسبة لطالب الماستر)

- الوظيفة أو المهنة قد توجه الطالب لموضوع دون آخر (عادة ما يفكر الطالب براغماتيا ويميل الى الموضوعات التي لها علاقة بوظيفته أو مهنته/ كأن يكون طبيبا فيختار موضوع المسؤولية الطبية، أو يكون شرطيا فيختار موضوع المسؤولية الادارية لمرفق الشرطة، ..الخ)

ملاحظة: ليس بالضروة أن يكون هناك اسباب أو عوامل شخصية في كل بحث، وبالتالي لا تذكر في مقدمة البحث العوامل الشخصية في اختيار الموضوع الا اذا وجدت فعلا، بعكس العوامل الموضوعية التي لا بد أن تذكر في كل بحث.

2- صياغة عنوان البحث

بعدما يستقر الطالب على موضوع ما لبحثه، عليه أن يصيغ ويضبط له عنوان.

تخضع صياغة العنوان لعدة ضوابط، أهمها:

- الاحكام والاختصار (التعبير عن العنوان بأقل كلمات ممكنة)

- صحة الاصطلاح القانوني في الكلمات والعبارات المشكلة للعنوان، فضلا عن صحة الجانب اللغوي وتفادي الابهام في الصياغة

- تفادي العناوين العامة والفضفاضة أو المفتوحة: يجب أن يوحي العنوان بفكرة جديرة بالدراسة أو يوحي بسؤال أو اشكالية علمية

- تفادي العناوين المزدوجة (الا ما كان ضروري: مثل دراسة مقارنة بين نظامين معينين يجب ذكرهما)

- تفادي الصيغة الاستفهامية والصيغة التعجبية والصيغة الحكمية أو القيمية

- **ضبط الإشكالية وتصميم الخطة (مبدئيا)**

من المسائل المهمة في مشروع البحث، هي ضبط الاشكالية بشكل مبدئي وتصميم خطة مبدئية(نقول مبدئيا لأنّ الاشكالية و الخطة قد تخضع لتغييرات وتعديلات لاحقة اثناء التقدم والسير في الموضوع).

1- الضبط المبدئي للإشكالية

يخضع ضبط الإشكالية لعدة اعتبارات أو ضوابط، أهمها:

- الاشكالية هي بوصلة الباحث، وهي التي تحدد نطاق البحث، وترسم مساره وخط سيره.
- الاشكالية عبارة عن سؤال قانوني رئيسي(وبالتالي تجنب الاسئلة غير القانونية التي تقود لدراسة خارج نطاق علم القانون)
- سؤال الاشكالية قد يكون بسيطا أو مركبا، وهو يُدعم – عادةً – بأسئلة فرعية (تُفكك السؤال الرئيسي)
- سؤال الاشكالية يجب ألا يكون سطحيا: وانما سؤال عميق يُعبر عن مسألة جوهرية في الموضوع (وفي النهاية: هو سؤال يعكس رؤية الباحث لموضوع البحث/**اصالة الاشكالية**).
- سؤال الاشكالية يجب أن يكون واضحا ودقيقا (تفادي الابهام والعمومية)
- تحري صحة الاصطلاح القانوني، وصحة اللغة واحكامها (تفادي الركاكة والصيغ الانشائية)
- تفادي اعطاء أحكام أوتأكيدات مسبقة في سياق طرح سؤال الاشكالية

2- التصميم المبدئي للخطة

هناك عدة انواع للخطة، مثل:

الخطة الصامتة (في شكل عناوين صماء) /في مقابل: الخطة الناطقة(العناوين تُعبر عن أحكام قيمية)،

الخطة الكرونولوجية (تُبنى على المراحل الزمنية) / في مقابل: الخطة الموضوعية (تُبنى على الافكار أو الموضوعات)،

..... الخ

------ تصميم الخطة يقوم على عدة اعتبارات، أهمها:
- يجب أن تُعبر الخطة عن الأفكار الرئيسية لموضوع البحث (فالخطة هي بمثابة الهيكل العظمي للموضوع، وهي فهرس الافكار الاساسية فيه).
- مراعاة الانسجام والتوافق بين: العنوان- الاشكالية – الخطة
فالخطة يجب أن تجيب عن سؤال الاشكالية ويجب أن تخدم العنوان
- الخطة تقوم على مبدأ التوازن النسبي في الشكل والموضوع (الاقسام الرئيسية يجب أن تُبنى على افكار متناظرة ومتوازنة من حيث حجمها / كما يجب أن يكون تقسيم وتفريع الاقسام الرئيسية الى اقسام / فروع جزئية متساوي نسبيا)
- من المستحسن اعتماد التقسيم الثنائي للخطة (بابين أو فصلين : بحسب نوع البحث / في مذكرة الماستر : يقسم البحث الى فصلين/ فصل أول – فصل ثان)

- **جمع المصادر والمراجع الأولية**

في مرحلة إعداد مشروع البحث، ينطلق الطالب من مجموعة أولية (نوعية) من المصادر والمراجع، من خلالها يبني تصوره المبدئي لموضوع البحث، ويعتمد عليها في إعداد مشروع البحث.

ويستمر الطالب طيلة مدة اعداد بحثه بجمع المراجع ذات الصلة بموضوعه، ويتم التمييز في هذا الخصوص بين المصادر وبين المراجع، فالمصادر هي أكثر ذاتية وأصالة من المراجع، ولهذا تعد النصوص القانونية "مصادر"، بينما المؤلفات التي تشرحها وتعلق عليها، تعد " مراجع"، مثل : القانون المدني : مصدر ، امام الكتاب الذي يؤلفه كاتب معين ويشرح فيه احكام القانون المدني، فيسمى: "مرجع".
ويعد من المصادر ايضا: المعاجم، والموسوعات، والنصوص الدينية مثل القران الكريم.

---------- يجب مراعاة عدة اعتبارات في جمع المراجع:
- تحري الحداثة والجدة في المراجع
- تحري التنوع في المراجع(من حيث اللغة، من حيث جنس المرجع: كتب – مقالات-رسائل واطروحات جامعية ...الخ، من حيث المؤلفين ومذاهبهم الفكرية والعلمية)

_____

_____

_____